



معهد السلام الأميركي

UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE www.usip.org

SPECIAL REPORT

2301 Constitution Ave., NW • Washington, DC 20037 • 202.457.1700 • fax 202.429.6063

كوبراين هانلون

نبذة عن التقرير

يشترك مركز حكم القطاع الأمني التابع لمعهد السلام الأميركي في دراسة ممولة حول آفاق إصلاح القطاع الأمني في شمال أفريقيا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، سافر كل من كوبراين هانلون ودانيال بروميرغ وروبرت بيريتو إلى تونس وليبيا ومصر. وهذا التقرير هو الأول في سلسلة من التقارير حول إصلاح القطاع الأمني التي تركز على دول شمال أفريقيا.

نبذة عن المؤلف

كوبراين هانلون هي زميل أول في معهد السلام الأميركي منتدبة من جامعة الدفاع الوطني. وهي حالياً متفرغة من وظيفتها كعميد للشئون الأكاديمية في كلية الشئون الأمنية الدولية، جامعة الدفاع الوطني. تعد وجهات النظر المطروحة في هذا التقرير خاصة بالمؤلف وحده ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر جامعة الدفاع الوطني أو معهد السلام الأميركي اللذان لا يتبنيان مواقف سياسية محددة.

إصلاح القطاع الأمني في تونس عام بعد ثورة الياسمين

ملخص

- في العام الذي تلى الثورة، حققت تونس ما لم تحققه دولة أخرى من دول الربيع العربي: الانتقال السلمي إلى الحكم الديمقراطي عبر انتخابات وطنية تعتبر حرة ونزيهة على نطاق واسع.
- لكن يبقى إرث النظام السابق: افتقار كامل للشفافية وانعدام الرقابة البرلمانية أو الحكومية الحقيقية، وعدم تغير قواعد المشاركة والتدريب.
- إعادة توجيه وظيفة مؤسسات الأمن وثقافتها المؤسسية أمر ضروري.
- تمثل الشرطة والدرك ووزارة الداخلية أكثر الجهات التي تحتاج إلى إصلاح.
- يخاف الناس من قوى الأمن الداخلي التونسية، التي بدورها تخشى من أداء مهامها الأمنية الرئيسية.
- هناك حاجة ماسة إلى إجراء إصلاح بكيفية تعامل الوزارة والقوات التابعة لها مع المواطنين والجهات التنفيذية والتشريعية.
- سوف تسهم إعادة تأهيل قوى الأمن في استعادة ثقة الشرطة بنفسها والشعب في الحكومة.
- لا تحتاج تونس إلى دروس حول إخضاع المؤسسة العسكرية إلى السيطرة المدنية.
- من المهم للغاية إصلاح القطاع الأمني كي تنجح عملية انتقال تونس إلى الديمقراطية على المدى البعيد.

مقدمة

إن المشادة التي حدثت بين محمد بو عزيزي والشرطية في مدينة سيدي بوزيد غير المشهورة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كانت عادية بعشوائيتها واستثنائية بما أدت إليه. فبعد أن بصقت في وجهه وصفعته، قامت الشرطية المحلية بمصادرة عربة الخضار الخاصة به - وبضاعته مشتتة بالدين - وبالتالي هددت لقمة عيشه وطريقة الدعم الوحيدة لعائلته

© ٢٠١٢ بواسطة معهد السلام الأميركي.
جميع الحقوق محفوظة.

تقرير خاص رقم ٣٠٤ آذار/مارس ٢٠١٢

المحتويات

- ٢ لماذا إصلاح القطاع الأمني؟
- ٣ رسم خريطة القطاع الأمني
- ١١ التوصيات السياسية
- ١٣ الخاتمة

نبذة عن المعهد

معهد السلام الأميركي مؤسسة غير حزبية مستقلة، أسسها ويقوم بتمويلها الكونجرس. وتتمثل أهدافه في المساعدة في منع الصراعات العنيفة وحلها، وتعزيز بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع وزيادة القدرة على إدارة النزاع وأدوات تلك الإدارة ورأس مالها في جميع أنحاء العالم. وفي سبيل ذلك يقوم المعهد بتسليح الآخرين بالعلم والمهارات والموارد كما يشارك مشاركة مباشرة في مناطق النزاعات في كل مكان من العالم. مجلس الإدارة.

مجلس الإدارة

ج. روبنسون وست (الرئيس)، رئيس مؤسسة بي أف سي للطاقة " **جورج إي. موبوس** (نائب الرئيس)، أستاذ مساعد الممارسة، جامعة جورج واشنطن " **جودي آنسلي**، مساعدة سابقة للرئيس ونائبة مستشار الأمن في عهد الرئيس جورج بوش الابن " **إريك إدلمان**، ممارس هيرتوغ مميز مقيم، مدرسة الدراسات الدولية المتقدمة، جامعة جونز هوبكينز " **كيري كينيدي**، رئيس، مركز روبرت ف. كينيدي للعدالة وحقوق الإنسان " **إكرام يو. خان**، رئيس شركة Quality Care Consultants, LLC " **ستيفن د. كراسنر**، أستاذ غراهام هـ ستيفارت للعلاقات الدولية، جامعة ستانفورد " **جون إيه لانكستر**، المدير التنفيذي السابق للمجلس الوطني للعيش المستقل " **جيريمي إيه رابكين**، أستاذ، كلية جورج مايسون للقانون " **جودي فان رست**، نائبة مدير تنفيذية، المعهد الجمهوري الدولي " **نانسي زيركين**، نائبة رئيس تنفيذية، مؤتمر القيادة حول الحقوق المدنية

أعضاء شرفيون

مايكل هـ بونز، مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل " **جيمز ن. ميلر**، مساعد وزير الدفاع الأول للشؤون السياسية " **أن إي رونديو**، نائب أدميرال، البحرية الأمريكية، رئيسة جامعة الدفاع الوطني " **ريتشارد هـ سولومون**، رئيس معهد السلام الأميركي (بدون حق التصويت)

كلها. حاول بو عزيزي طلب المساعدة من مسؤولي البلدية المحليين إلا أنهم رفضوا مقابلته. ونظراً لأنه لم يتلق أي تعليم وليس لديه أمل في الحصول على وظيفة أخرى، أشعل الشاب الذي بلغ السادسة والعشرين من العمر النار في نفسه أمام مبنى البلدية. ومات متأثراً بجراحه في المستشفى في ٤ كانون الثاني/يناير، ٢٠١١، وذلك قبل عشرة أيام من إجبار الرئيس التونسي زين العابدين بن علي على التنحي.

ضرب احتجاج بو عزيزي الأساس على وتر الاستياء والإحباط الذي أشعل فتيل المظاهرات في جميع أنحاء تونس.. فما بدأ على أنه فورة من الإحباط والاحتجاج على الظروف الاقتصادية السيئة، ولاسيما بطالة عدد كبير من الشباب، تصاعد بسرعة إلى تحد غير متوقع لحكم بن علي الذي استغرق ثلاثاً وعشرين عاماً.

ردت قوى الأمن الداخلي - الشرطة والحرس الوطني - باستخدام القوة.. وقد كانت بعض الاحتجاجات سلمية للغاية إلا أن أخرى تحولت إلى العنف. فتحت الشرطة النيران على الحشود واعتقلت المحتجين والصحفيين وأعضاء أحزاب المعارضة والمحامين والنشطاء الحقوقيين. إلا أن ردة فعل الشرطة أخفقت في قمع الاحتجاجات. في ١٣ كانون الثاني/يناير حاول بن علي القيام بمحاولة أخيرة للحفاظ على حكمه. وعبر التلفزيون الوطني، تعهد بالتنحي بعد انتهاء مدة ولايته في العام ٢٠١٤ وعرض إجراء انتخابات برلمانية جديدة ووعد بإنهاء رقابة الدولة. إلا أن الجزيرة جاءت معها العصا. فقام بنشر الجيش لدعم قوات الأمن الداخلي وفي ١٤ كانون الثاني/يناير أعلن حالة الطوارئ التي منعت تجمع أكثر من ثلاثة أشخاص. كما صرح باستخدام القوة ضد أي فرد يتجاهل الحظر.

إلا أن رئيس الأركان الجنرال رشيد عمار، وجه ضربة قاضية، وقال "لا". وساهم رفض الجيش إطلاق النار على المتظاهرين في ترك بن علي دون وسيلة لقمع الاحتجاجات، وهرب إلى السعودية في نفس اليوم^١. وفي أعقاب رحيله، انتشرت تقارير عديدة عن أعمال عنف بين الشرطة أو الحرس الوطني والجيش التونسي. وهربت قوات الشرطة إلى أماكن أخرى. وتم نشر الجيش للحفاظ على النظام في الشوارع وتولى مهام الأمن الداخلي لحماية أمن الشعب ونصب حواجز التفتيش وحماية المواقع الاستراتيجية والمباني العامة^٢. وعلى خلاف الحالة في مصر، اختار الجيش التونسي على الرغم من ذلك البقاء كاحتياطي هام. وفي خطاب عام نادر بتاريخ ٢٤ كانون الأول/يناير، وعد الجنرال عمار بدعم الثورة التونسية وضمان الاستقرار لحين عقد الانتخابات^٣. وساعد القرار الحيوي بتجنب دور سياسي واضح في المرحلة الانتقالية في ترك مهمة إنشاء نظام سياسي جديد للبيروقراطية المدنية والأحزاب السياسية الناشئة وجماعات المجتمع المدني.

شارك ما يربو عن ٩٠ بالمائة من المواطنين التونسيين المسجلين في ما اعتبر أنه أول انتخابات تونسية نزيهة منذ إعلان الاستقلال عن فرنسا عام ١٩٥٦. وقد فاز حزب النهضة الإسلامي المحظور سابقاً بأغلبية ٨٩ مقعداً من أصل ٢١٧. في الجمعية التأسيسية الوطنية، وتشارك حزب النهضة مع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية العلماني. وحزب التكتل الديمقراطي اليساري من أجل العمل والحريات، في تشكيل حكومة انتقالية لإدارة البلاد لمدة عام يتمكن فيه مجلس النواب من صياغة دستور جديد^٤.

تواجه الحكومة الجديدة تحديات كبيرة في تفكيك نظام بن علي الأمني وضمان الانتقال إلى الحكم الديمقراطي مع إشراف المدنيين على وسائل السلطة. وشكلت انتهاكات مؤسسات الأمن الداخلي التونسي وإفلاتها من العقاب أثناء التعامل مع المواطنين العاديين عاملاً محفزاً للاحتجاجات التي أنهت حكم بن علي. ولن يكون إصلاح هذا القطاع الكبير والمعقد أو تفكيكه بالأمر الهين، إلا أنه يشكل مكوناً رئيسياً لعقد اجتماعي جديد في تونس.

لماذا إصلاح القطاع الأمني؟

إن إصلاح القطاع الأمني هو أداة شاملة لإصلاح قطاعات الأمن مختلة الأركان في الدول الضعيفة الخارجة من النزاعات، أو لتطوير القدرات لتلبية احتياجات الأمن البشري لسكانها، أو للانتقال من الحكم المستبد^٥، وتحمل تونس مكانة تؤهلها لتنفيذ إصلاح القطاع الأمني.

الآراء المقدمة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء معهد السلام الأميركي الذي لا ينادي بمواقف سياسية محددة.

للحصول على الموافقة على نسخ أو إعادة طبع المواد،

الرجاء الاتصال على البريد الإلكتروني:

permissions@usip.org

فبفضل مساحتها الصغيرة وسكانها المتجانسين نسبياً، تتميز تونس بطبقة متوسطة كبيرة ومنتقفة، بالإضافة إلى تمتعها باقتصاد متحرر، وأعداد من الشباب بدأت تنخفض، وتاريخ من التشجيع على الحريات الاجتماعية الاقتصادية، ولاسيما بالنسبة للمرأة^١، بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من العقوبات الكبيرة المفروضة على إبداء الرأي والاحتجاج، تميزت تونس بوجود أحزاب قانونية وغير قانونية وعدد من جماعات المجتمع المدني التي شاركت في المعارضة المقموعة.

تعد تونس مجتمعاً ملتزماً بالقوانين، وفيها جماعة قانونية نشيطة ونقابة للمحامين واتحاد للمحامين وجماعات للمجتمع المدني، وكان العديد منهم نشطاً حتى أثناء وجود بن علي. كما تتميز تونس بنظام قانوني متطور تماماً يحدد مبدئياً مهام الحكومة. وهناك حوالي ١٧٠٠ قانون وتعديل يحكم القطاع الأمني. إلا أنه ليست هناك تشريعات تحكم قطاع الاستخبارات، وما زال من غير الواضح معرفة ما إذا كانت هذه القوانين سارية المفعول أم لا، ولكنها توفر أساساً لإصلاح القطاع الأمني وآليات الإشراف عليه.

تتمتع تونس بقدرة أمنية كبيرة، وعلى الرغم من صغر حجمها النسبي مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى، تمكنت القوات المسلحة من سد الفراغ الذي نتج بعد انهيار الجهاز الأمني التابع لبن علي وانشقاق الشرطة في جميع أنحاء البلاد. وتؤمن القوات المسلحة بكل وضوح بمفهوم الإشراف المدني على المؤسسة العسكرية. وعلى الرغم من قيامهم بعدد من المهام الأمنية الداخلية فقد أعربوا بشكل علني ومتكرر عن نيتهم العودة إلى ثكناتهم عندما تتمكن الشرطة من القيام بوظائفها الأمنية.

إن من أبرز السمات المميزة للمجتمع التونسي، حتى بعد مرور عام على الثورة، حدوث انفجار حقيقي في الخطاب العام والنقاش. كما أشار أحد المسؤولين العسكريين الكبار "إننا لم نعتد التحدث عن السياسة. وصرنا نتحدث الآن عن السياسة طوال الوقت. إن لدينا الكثير من الحرية الآن. وأصبحنا لا نعرف ما يمكننا فعله بها." ففي كل مساء تكرر المحطات التلفزيونية الثلاث برامجها المسائية للنقاشات حول كل موضوع ممكن. وقد حدثت مناقشة طويلة، على سبيل المثال، بين رئيس مجلس حقوق الإنسان التونسي وطالب سلفي حول حق ارتداء **النقاب** في الكلية، ويرى رضوان مصمودي مدير مركز دراسة الإسلام والديمقراطية أن "تونس أصبحت مجتمعاً مناظراً".

إن أحد قياسات التغير الأخرى هو عدد الأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني. وفي ظل حكم بن علي، كان في تونس خمسة أحزاب سياسية رسمية. وفي انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تنافس ١١ حزباً. كما ازدهر المجتمع المدني. فقد ظهر نحو ٢٠٠٠ جماعة من جماعات المجتمع المدني في تونس منذ الثورة. ويرى أحد نشطاء المجتمع المدني أن "جميع التونسيين يتعلمون ماهية الديمقراطية وكيفية عملها في الحقيقة، ليست لدينا أحزاب سياسية حقيقية والأحزاب التي لدينا لا تعرف في الحقيقة كيف تتصرف كأحزاب أو الدور الذي يجب أن تلعبه في المعارضة"^٧ ومع ذلك شاركت هذه الأحزاب في التنافس على مقاعد الجمعية التأسيسية الوطنية في أول انتخابات تونسية وطنية اعتبرت حرة ونزيهة على نطاق واسع.

على الرغم من أن احتمالات نجاح إصلاح القطاع الأمني أفضل من بقية دول الشرق الأوسط الأخرى عقب الربيع العربي، إلا أن التحديات الرئيسية لا تزال قائمة^٨ فقد كان سبب وجود المؤسسات الأمنية أيام بن علي حماية النظام وليس الشعب. وسيستلزم الانتقال إلى الحكم الديمقراطي إعادة توجيه أساسي لتفويض الشبكة المعقدة والثقافة المؤسسية للمؤسسات الأمنية التي تشكل قطاع الأمن التونسي. وسيكون إصلاح القطاع الأمني أمراً حيوياً لبناء الثقة في الحكومة ومؤسساتها الأمنية، ومحورياً لبناء سرد وطني يؤمن عقدا اجتماعياً جديداً بين الشعب التونسي وحكومته.

رسم خريطة القطاع الأمني

ما آفاق إصلاح القطاع الأمني في تونس؟ ما التقدم الذي تم إحرازه في العام الذي تلى سقوط نظام بن علي؟ ماذا تبقى من الفجوات وكيف يمكن معالجتها بأفضل طريقة؟ للإجابة عن

**وسيكون إصلاح القطاع الأمني، أمراً
حيوياً لبناء الثقة في الحكومة
ومؤسساتها الأمنية، ومحورياً لبناء
سرد وطني يؤمن عقدا اجتماعياً جديداً
بين الشعب التونسي وحكومته.**

هذه الأسئلة، نقوم أولاً برسم خريطة القطاع الأمني في تونس- القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي والوكالات الاستخباراتية ووزارات الدفاع والداخلية والعدل والجمعية التأسيسية الوطنية، وبتقييم حالة جهود الإصلاح التي يتم تنفيذها حالياً.

القوات المسلحة

تعد القوات المسلحة التونسية (*Forces Armées Tunisiennes*) قوة صغيرة ومنضبطة للغاية، وتنال احتراماً كبيراً نظراً لرفضها تنفيذ الأوامر باستخدام القوة القاتلة ضد أبناء وطنها. وقد ساهم إجماعهم هذا في تميزهم عن نظرائهم في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهم متميزون كذلك في المنطقة لأسباب مختلفة. فالمؤسسة العسكرية التونسية على خلاف القوات المسلحة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تخضع للحكومة التي تسبّط عليها، وبناءً عليه، لم تلعب القوات المسلحة التونسية دوراً سياسياً على الإطلاق، كما لم تضيف صفة شرعية على النظام السابق.^٩ فضلاً عن ذلك، لم تُمنح القوات المسلحة التونسية سلطة اقتصادية في النظام القديم، فعلى خلاف الجيش المصري، لم تلتق القوات المسلحة أية تعويضات خاصة أو مميزات جوهريّة نظير خدماتها للدولة.^{١٠}

واعترف قادة كبار في القوات المسلحة بكل صراحة أنه في هيكليّة مؤسسات بن علي الأمنية، كانوا في ذيل القائمة. وصرح أحد كبار الضباط قائلاً "كنا في المرتبة الأخيرة دائماً". وقال آخر "لم يكن النظام يحبنا" وبالفعل، كان إقصاء الجيش عن النظام متعمداً من جانب الرئيس بورقيبة الذي خشي حدوث انقلاب وفكر في إقصاء المؤسسة العسكرية عن مركز السلطة.^{١١} واستمر بن علي الذي كان نفسه وزيراً للداخلية في هذه السياسة مع دعم قدرات وحجم قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية.

وحافظ كل من بورقيبة وبن علي على بقاء القوات المسلحة بشكل متعمد بعيداً عن مركز القوة، وتم نشر الرتب العسكرية المكونة من مجندين في أقل المناطق تعداداً للسكان في البلاد للقيام بمشاريع للأعمال العامة. وكانت المهمات بشكل رئيسي حفظ السلام في أفريقيا، وهو ما أبقى القوات المسلحة مشغولة في مكان آخر. وتم الحفاظ على الجيش صغيراً وكانت أعداده ما بين ٤٠٠٠٠ و ٤٣٠٠٠ فرد.

تشتمل القوات المسلحة التونسية على الجيش والبحرية والقوات الجوية. وتبلغ أعداد أفراد الجيش ٢٧٠٠٠ فرد فقط بينما لا تملك القوات البحرية سفناً للمياه العميقة. ويملك سلاح الطيران أقل من عشرين طائرة هليكوبتر عاملة.^{١٢} إلا أن المشاركة في مهام حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة منحت الجيش الخبرة الضرورية لسد الفراغ الذي تركته قوات الأمن عند انهيار حكومة بن علي. وتحركت القوات المسلحة بسرعة لحماية البنية التحتية واستعادة حكم القانون والنظام والحفاظ على الأمن والاستقرار. بالإضافة إلى تولي مهام الأمن الداخلي التقليدية، واجهت القوات المسلحة تحديات خطيرة على طول الأراضي والحدود البحرية التونسية. حيث عبر حوالي ١,٦ مليون لاجئ من الحرب الأهلية في ليبيا إلى تونس وهرب حوالي ٣٠٠٠٠ تونسي إلى أوروبا.^{١٣}

وينعكس التناقض الشديد بين حصانة قوى الأمن الداخلي ضد العقاب وضبط النفس المدروس للقوات المسلحة في كيفية نظر الجمهور للمؤسستين. فبينما تحتقر قوات الأمن وتعرض للكره، يتم النظر إلى القوات المسلحة على أنها من الشعب، وكانت عبارة "الجيش واحد منا" إحدى الصيحات التي يتم الهتاف بها في المظاهرات.

بالمقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى، كان تمويل القوات المسلحة التونسية منخفضاً من الناحيتين المطلقة والنسبية من إجمالي الناتج المحلي. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠٠٩، بلغ الإنفاق العسكري التونسي نسبة ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما بلغ إنفاق الجيش الليبي والمصري ٢,٨٪ و ٣,٣٪، على التوالي.^{١٤} وأشار مسؤولون وازربون أن بورقيبة وبن علي أبقيا إمكانيات الجيش صغيرة إلا أنها "كانت تكفي لأداء المهمة". وبعد عام من الثورة، لم يتغير هذا الوضع. ويرتب المسؤولون الوزاريون أولويات الحكومة التونسية على أنها اقتصادية، بينما يعتبر الأمن الوطني - ولاسيما السيطرة على الحدود- أمراً ثانوياً. وعند طرح تساؤل حول ما إذا كان الجيش التونسي يملك المعدات الكافية لإنجاز مهمته المتسعة منذ الثورة، كانت الإجابة مفاجئة بالإيجاب. "لدينا القوة البشرية التي

يرتب المسؤولون الوزاريون أولويات الحكومة التونسية على أنها اقتصادية، بينما يعتبر الأمن الوطني - ولاسيما السيطرة على الحدود- أمراً ثانوياً.

نحتاجها. وقد نجحنا في الاستمرار طوال الثورة والقيام بما قمنا به بما لدينا. . . . كما إننا لسنا بحاجة إلى أسلحة أو طائرات باهظة الثمن."

في تقرير وزاري رسمي، أشار أحد المسؤولين العسكريين الكبار إلى أن "إصلاح قطاع الدفاع والأمن يتطلب نظاماً سياسياً مبنياً على الحكم الرشيد." وبالإضافة إلى تحري الشفافية، أشار المسؤولون إلى أنه ينبغي على القوات المسلحة أن تكون منفتحة تجاه القطاعات السياسية والاجتماعية المختلفة، وأن ميزانيتها ينبغي أن تكون متاحة للمناقشة العامة. كما اعتنقوا مفهوم الإشراف الديمقراطي، مشيرين إلى أنه من الضروري للغاية وجود إشراف برلماني على إصلاحات الوزارة وعلى تقديم تلك الإصلاحات.^{١٥}

من خلال الحد من أعداد الجيش وتنحيته عن الحياة العامة، خلق بن علي مؤسسة مهنية وغير سياسية وغير مُهابة. عندما ظهر الجنرال عمار كبطل قومي لم يكن معروفاً، ولكنه بأعماله جعل القوات المسلحة التونسية تحتل مكانة متميزة - وجعلها المؤسسة التي حمت الدولة التونسية والشعب وليس النظام الفاسد. وبفضل القوات المسلحة الرجوع إلى ثكناتها على العمل السياسي، ظهرت كواحدة من المؤسسات المحترمة القليلة في النظام القديم.

تدل السمات الفريدة للقوات المسلحة التونسية - مصداقيتها والتزامها بالعودة إلى ثكناتها ومهاراتها ورغبتها في تولي مهمة حفظ سلام داخلية - أن نطاق إصلاح الجيش صغير للغاية. وستكون هناك تحديات للتأقلم مع نظام الحكم الديمقراطي والإشراف البرلماني. ولكن الحاجة إلى الإشراف أمر معترف ومرحب به من قبل المسؤولين الكبار على أنه أمر ضروري للحكم الديمقراطي. وهناك مهمة استراتيجية أخرى - وهي أن المسؤولين العسكريين متلهفون للمشاركة في صياغة استراتيجيات وطنية إذ أن الممارسة لم تعد فقط كناية عن أوامر صادرة من القيادة. وبالفعل، يسعى كبار الضباط العسكريين إلى توسيع دورهم، كونهم خبراء، وإلى دعم صناع القرار المدنيين في وزارة الدفاع كما يفعل نظرائهم في معظم الدول الديمقراطية. وتظهر القوات المسلحة على أنها جاهزة لتولي هذه المهام.

يرى أحد المسؤولين العسكريين الكبار أن إصلاح أية وزارة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بإصلاح الوزارات الأخرى. وأن إصلاح وزارة الداخلية سوف يكون أمراً حيوياً لتحديد سرعة عودة القوات المسلحة إلى ثكناتها. إلا أنه لحين معالجة شرعية وقدرة وزارة الداخلية وتحسينها، سوف تستمر القوات المسلحة في توفير مهام أمنية داخلية. وإن كان الدور ثانوياً بشكل متزايد.

قوات الأمن الداخلي

بقدر ما هي القوات المسلحة محل إعجاب كبطلية الثورة، تُحتقر الشرطة بسبب إبقائها على بن علي في السلطة هو وعائلته، وسجن التونسيين المعارضين للنظام وتعذيبهم، وإطلاق النار على المدنيين أثناء الاحتجاجات. ويعتقد البعض أن عدم شعبية بعض الوزارات يمكن أن يقاس بكمية الأسلاك الشائكة المحيطة بمبانيها. وبعد عام من سقوط بن علي، ما زالت وزارة الداخلية محاطة بأسلاك كونسرتينا الشائكة على طبقات - والهدف منها هو حماية الموجودين بالداخل أكثر من كونها حصناً للوزارة. كما تقف دبابات الجيش لحماية المبنى. والانطباع السائد هو أن الوزارة تحت الحصار.

تتضمن قوات الأمن الداخلي التي تسيطر عليها وزارة الداخلية، الشرطة والحرس الوطني والشرطة القضائية (التي تعمل في وزارة العدل والمحاكم إلا أن وزارة الداخلية تشرف عليها) وقوات التدخل (قوات الأسلحة والأساليب الخاصة) وقوات الحرس الرئاسي. وتتسم قوات الأمن الداخلي بالتعقيد الشديد ويبقى المخطط التنظيمي لوزارة الداخلية سراً، وهو ما يعقد مهمة رسم خريطة هياكل الأمن الداخلي التي يتحكم بها، فضلاً عن آليات الإشراف داخل الوزارة.

من الصعب أيضاً تقدير حجم قوات الأمن. فليست هناك إحصائيات رسمية منشورة ولا يقدم موقع الوزارة أية بيانات، وهي الوزارة الوحيدة في موقع الحكومة التونسية التي فيها علامة تبويب فارغة. تقدر التقارير الإعلامية حجم قوات الأمن بنحو ٥٠,٠٠٠ - ٢٠٠,٠٠٠. على الرغم من أن تصريحات لاحقة من الوزارة قالت إن تلك الأرقام مبالغ فيها بشكل متعمد.

**وبفضل القوات المسلحة الرجوع
إلى ثكناتها على العمل السياسي،
ظهرت كواحدة من المؤسسات
المحترمة القليلة في النظام القديم.**

ويقدر العدد الحقيقي لقوات الأمن الداخلي بنحو ٤٠٠٠٠ إلى ٨٠٠٠٠ فرد، نصفهم تقريباً قوات زائدة غير متفرغة أو مخبرين مدفوعي الأجر. ويتفق الرقم الأعلى مع كشف أجور الوزارة^{١٦} ووفقاً لمحمد الأزهر العكرمي، الوزير المعتمد لدى وزير الداخلية والمسؤول عن إجراء الإصلاحات أثناء فترة الحكومة الانتقالية السابقة، كانت أعداد قوات الأمن الداخلي (الشرطة والحرس الوطني وقوات الدفاع المدني) تصل إلى حوالي ٤٩,٠٠٠ قبل الإطاحة بنظام بن علي. ثم قامت الشرطة بتوظيف قوات إضافية تقدر أعدادها بنحو ١٢٠٠٠ فرداً بحيث أصبح إجمالي العدد نحو ٦١٠٠٠^{١٧} وكانت هناك حاجة لمجندين جدد لطرد المسؤولين الفاسدين من الخدمة، وإدارة الارتفاع في عدد الجرائم والتهريب، واستبدال القوات التي اختفت بعد سقوط النظام. إلا أنه لم يتم تنفيذ إصلاح برنامج التدريب الخاص بهؤلاء المجندين الجدد.

تشتمل الشرطة على كل من الشرطة العادية والشرطة السياسية والتي تم حلها أثناء حكومة باجي قائد السبسي الانتقالية في آذار/مارس، ٢٠١١. وكانت الشرطة السياسية مدموجة بشكل كامل مع الشرطة العادية، إلا أنهما عملاً تحت نظامين متوازيين. وتحتفظ الشرطة السياسية بالملفات السرية ويتم الاحتفاظ بنسختين منها حالياً في وزارة الداخلية حيث يزعم مسؤولو الوزارة بأنها في أمان هناك. إلا أن الأفراد الذين تركوا الشرطة أو وزارة الداخلية قد أبلغوا أنه تم حرق بعض الملفات. ويحظر القانون التونسي حالياً نشر هذه الملفات لمدة خمسين عاماً. وعلى الرغم من عدم شبهها لملفات البوليس السري في ألمانيا الشرقية، إلا أنها تحتوي على معلومات مؤذية ومن المحتمل أنها خاطئة. ومن غير الواضح معرفة من يتحكم في هذه الملفات^{١٨} ويوحي إطلاق فيديو على موقع YouTube و Facebook في ١٨ كانون الثاني/يناير، ٢٠١٢، بصور وزير الداخلية المعين حديثاً، علي العريض، متورطاً في فعل جنسي في إحدى زمرات السجن بأنه ليس وزير الداخلية^{١٩}. بينما تعمل الشرطة في المدن، يعمل الحرس الوطني في المناطق الساحلية والريفية حيث بدأت الثورة. وتبلغ أعداد الحرس الوطني الذي يوصف بأنه منظمة شبه عسكرية أو دركية نحو ١٢٠٠٠ تقريباً.

تمثل الشرطة القضائية جزءاً من وزارة الداخلية إلا أنها تعمل داخل النظام القضائي. وتعد الذراع التحقيقي لقوات الأمن الداخلي، وتتولى مهمة جمع الأدلة وإجراء التحقيقات وكتابة تقارير التحقيق الرسمية للقضايا أمام المحاكم. لا تملك الشرطة القضائية الأدوات اللازمة للقيام بتحقيقات اعترافية. ووفقاً لمحامين قضائيين، لا تملك الشرطة القضائية الإمكانية لأخذ بصمات الأصابع أو فحص عينات الحمض النووي أو غير ذلك من وسائل جمع الأدلة. وتعتمد تحرياتها فقط على الاعتراف، وهكذا يصبح الاعتراف هو أساس تقرير التحقيق وبعد الوسيلة الوحيدة لتقديم الأدلة في المحكمة أمام القاضي. وأثناء نظام بن علي، استخدمت الشرطة القضائية العنف والتعذيب أثناء الاستجوابات للحصول على الاعترافات، ولإجبار المتهمين على التوقيع على الاعتراف. ولا يوجد نص بضرورة حضور محامي من لحظة الاعتقال حتى انتهاء التحقيق^{٢٠}.

يعد الحرس الرئاسي جزءاً من وزارة الداخلية كذلك. وتتمثل مهمته الرئيسية في حماية الرئيس وعائلته. وأثناء الاحتجاجات في كانون الثاني/يناير، ٢٠١١، أطلق الحرس الرئاسي النيران على المحتجين واشتبك مع القوات المسلحة التونسية^{٢١} وكشفت شهادة علي سرياطي، رئيس الحرس الرئاسي السابق، أثناء محاكمته عن دوره في موت متظاهرين عن أن قوات الحرس الرئاسي لا تملك قناصين فحسب بل تملك مدافع مياه وإمكانات لقمع الحشود أيضاً^{٢٢} وتشير تلك الشهادة إلى أن تفويض قوات الحرس الرئاسي في ظل بن علي كان واسعاً.

يسعى تيار قوي في المجتمع التونسي إلى تحقيق العدالة، إن لم يكن الانتقام. وهرب الكثير من أفراد الشرطة عند انهيار الحكومة بينما بقي آخرون في منازلهم أو في مكان آخر مع عائلاتهم خوفاً من معاقبتهم على أدوارهم قبل الثورة وأثناءها. وتعرض ما بين ٢٥٠ و ٣٠٠ مركزاً للشرطة للإحراق، وفي العديد من المدن في الداخل التونسي أخذت الهجمات طابعاً شخصياً بحرق منازل رجال الشرطة.

تخشى الشرطة أن يتم استهدافها سعيًا للانتقام أو مقاضاتها بسبب دورها في جهاز بن علي الأمني. وقد حد هذا الخوف من قدرتها على تنفيذ مهامها الاعتيادية. ونتج عن التحول المفاجئ من مركز السلطة والاحترام إلى الضعف والسخرية حالة من الإحباط والخوف والغضب. ونظمت اتحادات الشرطة إضرابات لجذب الانتباه لحالتها ولطلب حماية الحكومة أثناء أداء المهام وتحسين ظروف العمل. وقد أثارت تلك الإضرابات احتجاجات مناهضة يصح فيها المحتجون "ارجعوا إلى العمل" ويحملون لوحات تحمل شعارات "الشعب يريد تطهير وزارة الداخلية"^{١٩} وأشار عادل الجبالي، أحد أعضاء الاتحاد الوطني لقوات الأمن (إحدى اتحادات الشرطة) أن "الشعب ينظر إلينا على أننا مجرمون".^{٢٠}

تعد قدرات الشرطة التونسية كبيرة. وفي الغالب فإن كبار الضباط مثقفين للغاية وقد حضر العديد منهم تدريبات أكاديمية في أوروبا. كما أن المعايير التعليمية عالية للغاية للالتحاق بسلك الشرطة. فضلاً عن أن بنيتها التحتية قوية - مراكز الشرطة ومعدات الاتصال والمركبات واللباس الرسمي. ويتسم بالمعايير وهناك قواعد للاشتباك. وتكمن المشكلة في أنها لم تتغير عن نظام بن علي. فإثناء حكم بن علي، كانت الشرطة مسؤولة عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بما في ذلك الاعتقالات غير القانونية والاستبدادية والتعذيب والإعدامات خارج القانون. ووفقاً لما أفاد به أحد المسؤولين في الحرس الوطني فإن "الكفاءة متوفرة إلا أن المناخ كان صعباً".^{٢١}

يتسم تدريب الشرطة بالمعايير وهناك قواعد للاشتباك. تكمن المشكلة في أنها لم تتغير عن نظام بن علي.

تعرض وزير الداخلية الحالي، علي العريض، إلى التعذيب وسجن لمدة ستة عشر عاماً من قبل نظام بن علي. ويعد أحد الاختيارات المثيرة للاهتمام - إذ أن حزب النهضة تردد في البداية في شغل المنصب. وكانت بعض قيادات الحزب قلقين من أن تعيين وزير داخلية من حزب النهضة قد يولد فكرة أن الحزب ينوي الانتقام. إلا أنه في فترة الإعداد لانتخابات تشرين الأول/أكتوبر، دُعي عضوان بارزان من حزب النهضة اعتقلا وعذبا أثناء حكم بن علي لحضور اجتماع مع مسؤولي وزارة الداخلية وقادة اتحادي رجال الشرطة. ورتب الاتحادان الاجتماع وتم التقدم بطلب لتعيين وزير الداخلية الجديد من حزب النهضة نفسه.

تلى ذلك الاجتماع اجتماعات أخرى. وبدأ القائدان البارزان من النهضة في الانخراط بشكل منتظم مع الاتحادين. وفي أحد الاجتماعات حول ما ينوي حزب النهضة القيام به، طمأن القائدان في الحزب الحضور، وقالوا إنه على الرغم من كونهما من بين أكثر الأعضاء تعذيباً في حزب النهضة "إلا أننا لا نحمل شيئاً ضدكم." و"إننا في حاجة إلى الإصلاح." "إننا في حاجة لطلي صفحة الماضي والنظر إلى المستقبل." ووجد أحد القادة في حزب النهضة الرجل الذي عذبه بين الحضور. وقد سأل هذا الرجل ضحيته السابقة "هل تكرهنا؟" أجاب القائد في حزب النهضة "لا، إنكم كنتم أحد البراغي في المحرك، فإذا لم تكن أنت، فسوف يكون شخصاً آخر."

وبينما كان يخبر القصة، أكد القائد في حزب النهضة أنهم "لن يسمحوا لأحد بالسعي للانتقام." وأدعت عيناه وأضاف قائلاً: "إنني لا أريد تعويضاً عن معاناتي. . . . والشيء الوحيد الذي سينقذني هو رؤية بلدي على النحو الذي أريده. وسيكون خطأ كبيراً إذا فشلنا في إنشاء نظام شامل للجميع".^{٢٢}

تشير المؤشرات الإيجابية إلى أن إصلاح وزارة الداخلية أولوية للحكومات التونسية الانتقالية. وفي أيار/مايو، ٢٠١١، اتصلت وزارة الداخلية بمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة للقيام بدراسة أولية حول اتصال الوزارة بالشعب. وتقدم مجلة The Communication Review الصادرة في أيلول/سبتمبر، ٢٠١١، عدداً من التوصيات الموجهة "لاستعادة الثقة بين المواطنين والقوات المسلحة".^{٢٣}

أكثر خطة شاملة لإصلاح قطاع الأمن التونسي هي الورقة البيضاء الصادرة عن وزارة الداخلية **الأمن والتنمية: ورقة بيضاء حول الأمن الديمقراطي في تونس**.^{٢٤} وأصدر التقرير الرئيس التونسي المؤقت فؤاد المبرز ومحمد الأزهر العكرمي، الوزير المعتمد لدى وزير الداخلية المسؤول عن إجراء الإصلاحات. وتم تعيين العكرمي في الوزارة في تموز/يوليو، ٢٠١١، لقيادة جهود الإصلاح. وكلف من قبل وزير الداخلية الحبيب الصيد بصياغة ورقة بيضاء تتضمن اقتراحات للإصلاح تلي بالتحديد احتياجات تونس. وقد دعا العكرمي خبراء من الوزارة ومن فرنسا وإسبانيا وسويسرا للمشاركة في صياغة الاقتراح. وتم تقديم الورقة البيضاء

للمراجعة في ندوة في أيلول/سبتمبر،^{٢٩} وتتضمن الوثيقة النهائية تعقيباتهم عليها.^{٣٠}

وفقا لما جاء في الورقة البيضاء، فإنه "يمكن تلخيص الإصلاح المقترح لقطاع الأمن التونسي على أنه انتقال من نظام شرطي إلى خدمة شرطية يمكنها الاستجابة على الفور لمواجهة تحديات الجريمة الجديدة." ويحدد التقرير ويتناول العديد من القضايا الرئيسية لإصلاح وزارة الداخلية، ويعالج فقدان شفافية الوزارة من حيث هيكلها الأمني المعقد والأطراف الفاعلة فيها من خلال إعادة تنظيم الخدمات الأمنية إلى ثلاثة أجهزة - الحرس الوطني والشرطة الوطنية والحماية المدنية - ودمج الشرطة الوطنية المدنية والنظامية.^{٣١} كما يتناول التقرير التجنيد والتدريب بشكل مكثف في فصل آخر، ويوصي بإنشاء أكاديمية للشرطة التونسية وتدرّج جديد في المراتب وآليات إدارة التدرج المهني وتأكيد شامل على المهنية والأخلاق في التجنيد والتدريب والترقية، ويخصص فصلاً آخر للانطباع العام حول قوى الأمن، ويعترف كذلك أنه لا يمكن لخطة التواصل وحدها تغيير "صورة رديئة." ولن تتغير صورة وزارة الداخلية "ما لم تتغير الممارسات المهنية لعملائها."^{٣٢} ولا تتضمن آليات إنجاز هذا التحول ارتداء لبس نظامي جديد وأماكن استقبال مفتوحة في مراكز الشرطة ومكاتب الحرس فحسب، بل معايير سلوك جديدة وشفافية شرطية أكبر.^{٣٣} وأهم الدعوات هي لإجراء إصلاح لممارسات الاحتجاز عند الشرطة ومخبرات الشرطة وطرق المراقبة عبر الفيديو والمراقبة الإلكترونية، ولحظر الاعتقال لأسباب دينية أو سياسية..

تشكل الورقة البيضاء حالياً خريطة الطريق الوحيدة لإصلاح قطاع الأمن في تونس. فهي تحدد وتتناول بكل وضوح التحديات الأساسية في تغيير مؤسسة وثقافة وزارة الداخلية، وبينما يظهر أن التقرير تم إعداده من قبل الحكومة الانتقالية السابقة كمساهمة من وزارة الداخلية في أعمال الجمعية التأسيسية، يبدو أنه من غير المحتمل أن تقوم الحكومة الجديدة بتبني تقييمه وتوصياته. وعند سؤالهم عن فائدة الورقة البيضاء كخريطة طريق من أجل الإصلاح، أقر أعضاء في مكتب حزب النهضة السياسي أنه على الرغم من احتواء التقرير على اقتراحات مفيدة، إلا أنه أحد منتجات "النظام القديم." ويسعى حزب النهضة إلى استغلال مجموعة كبيرة وواسعة من الخبراء لا تتضمن الخبراء الإيطاليين والفرنسيين فحسب، بل تشتمل أيضاً على الخبراء البريطانيين والأميركيين والسويسريين والجنوب إفريقيين لتطوير خطة جديدة لإصلاح القطاع الأمني. كما شدد حزب النهضة على أهمية إشراك الخبراء التونسيين نظراً لأن النموذج المطور ينبغي أن يفي "بطموحاتهم" في النهاية.^{٣٤}

وكالات الاستخبارات

تعد وكالة الاستخبارات جزءاً من وزارة الداخلية، مع العلم أن لوزارتي الدفاع والخارجية مهام استخباراتية، ولا تتوفر معلومات كثيرة حول المجتمع الاستخباراتي. وعلى الرغم من ذلك، تخصص الورقة البيضاء فصلاً ختامياً للإصلاح الاستخباراتي. ويحذر التقرير من أن الإخفاق في إصلاح مهمة المخابرات سيسمح "لأقلية صغيرة من صناع القرار" باحتكار "سلطة المعرفة."^{٣٥} ولتجنب هذا الموقف، توصي الورقة البيضاء بإعداد وكالة استخبارات وطنية ذات أهداف محددة وإطار قانوني تعمل تحت مظلة، وتخضع الوكالة المقترحة لرقابة صارمة على مستويين - الرقابة الوزارية والرقابة البرلمانية.^{٣٦} على أن يكون الموظفون عسكريين ومدنيين. كما ويحظر جمع المعلومات الاستخباراتية الداخلية،^{٣٧} ويفصل وكالة الاستخبارات عن وزارة الداخلية، ويجعلها تقدم تقاريرها مباشرة إلى رئيس الجمهورية.^{٣٨}

تقترح الورقة البيضاء أن يكون لوكالة الاستخبارات مهام تنسيقية، على أن تقوم الوكالة بتنسيق عملية جمع المعلومات وتحليلها لصالح مجلس استخباراتي قومي. ويتألف هذا المجلس رئيس الدولة أو رئيس الحكومة حسبما يحدده دستور المستقبل، وقد يتضمن عضوين من المجلس الوطني.^{٣٩} وتوصي الورقة البيضاء بإنشاء لجنة برلمانية في المجلس الوطني تشتمل على عدد من الأعضاء يحملون تصاريح خاصة لمراقبة نشاطات الوكالة وميزانيتها. كما يخدم عضوان من أعضاء اللجنة البرلمانية في مجلس الاستخبارات الوطني.^{٤٠}

لا يخضع قطاع المخابرات لأية قوانين في الوقت الحاضر.^{٤١} وينبغي توفير إطار قانوني سليم كشرط مسبق لحكم أمني فعال يتسم بالكفاءة وقابل للمساءلة، ولا سيما في ما يتعلق بقطاع الاستخبارات. وستحتاج تونس إلى إطار قانوني يحدد أداء ومهام المؤسسات الاستخباراتية ووظائفها، فضلا عن امتيازات وحدود المنظمات الاستخباراتية وأعضائها.^{٤٢} ومن المهم كذلك إجراء إصلاحات ذات شفافية كافية لبناء ثقة عامة في مهمة ترتبط بدرجة كبيرة بانتهاكات النظام السابق.

وزارة الدفاع

ستحتاج تونس إلى إطار قانوني يحدد أداء ومهام المؤسسات الاستخباراتية ووظائفها، فضلا عن امتيازات وحدود المنظمات الاستخباراتية وأعضائها.

تحدد مهمة الإشراف على القوات المسلحة التونسية وإدارتها بوزارة الدفاع الوطني التي يرأسها وزير دفاع مدني. ووزارة الدفاع الوطني هي مؤسسة مدنية بالكامل تقريبا ولها مسؤولية رئيسية تتمثل في تنفيذ القرارات السياسية فيما يتعلق بالفروع النظامية. ويعمل رئيس أركان القوات المسلحة كمستشار رئيسي للوزير. ويتألف رؤساء أركان الأسلحة الثلاث - الجيش والقوات الجوية والبحرية - الأسلحة الخاصة بهم إلا أنهم لا يتبعون أركان حرب موحد. ويتولى رئيس أركان القوات المسلحة مسؤولية التنسيق بين الأسلحة. وتتحدد الصلاحيات الخاصة بالوزير بموجب المرسوم الرئاسي لعام ١٩٧٥، والذي ينص على أن وزير الدفاع ينفذ أوامر رئيس الجمهورية الذي يكون القائد الأعلى للقوات المسلحة.^{٤٣} كالحال مع القوات المسلحة، فإن نطاق إصلاح وزارة الدفاع الوطني صغير إلى حد ما. وستكون الوزارة في حاجة إلى التأقلم مع النظام الديمقراطي للحكم الذي يتضمن إشرافا ومراقبة من اللجان البرلمانية عليها وعلى ميزانياتها. وسيتطلب هذا النظام مؤسسة المراقبة وتعديل العمليات والإجراءات لملاءمة الإشراف الخارجي. الوزارة تدرك الحاجة إلى المراقبة، وهو ما يوحي بأنها لن تقاوم هذه التغييرات. وتتضمن الإصلاحات المحتملة الأخرى إشراك المدنيين والمسؤولين العسكريين في صياغة الاستراتيجيات الوطنية والتخطيط الاستراتيجي. وهو دور لم يقم به القادة العسكريون أثناء حكم بن علي. ويتطلع كبار الضباط العسكريين إلى القيام بدور الخبراء ودعم صناع القرار المدنيين على النحو الذي يقوم به نظراؤهم في معظم الدول الديمقراطية.

وزارة الداخلية

تعد وزارة الداخلية الصندوق الأسود لقطاع الأمن التونسي الذي يضرب به المثل. ويتوقف الإصلاح السياسي الناجح في تونس في نهاية المطاف على إنشاء رقابة مدنية منتخبة ديمقراطياً على هذه الوزارة. ويصف نشطاء حقوق الإنسان العلاقة الحالية بين وزير الداخلية العريض ووزارته بأنها "حرب".^{٤٤}

أكدت حالة التنافر التي حصلت بين وزير الداخلية ومدير أحد قوات الأمن التابعة للوزارة في كانون الثاني/يناير، ٢٠١٢، بشكل كبير على هذه النقطة. فقد فكر العريض في عزل منصف العجيمي مدير قوات التدخل من منصبه، وهو المتهم سابقا بإطلاق النار على المتظاهرين في منطقة ثالة أثناء الثورة. إلا أن للعجيمي ولاء حوالي ١٢٠٠٠ شرطياً من معسكر أبو شوشة، الذين منعوا الوصول إلى المدير المتهم، ثم قاموا بتنظيم إضراب عند محاولة عزله وفي جميع أنحاء تونس، تركت المؤسسات الرئيسية دون وجود للأمن. وتدخلت إحدى نقابات الشرطة لإقناع المضربين بأنه ليس في مصلحتهم دعم مسؤول كبير في نظام بن علي - شخص قام بإطلاق النار على المتظاهرين. ولم تتوصل المحاكم إلى قرار حتى الآن في هذه القضية، وعلى الرغم من توقف الإضرابات، أجبر وزير الداخلية على نقل المدير المتهم إلى منصب استشاري في مكان آخر بالوزارة.

وتشير حادثتا الفيديو المسرب وفشل محاولة عزل مدير قوات التدخل بأن سلطة العريض على الوزارة - ومن ثم سلطة الحكومة الانتقالية المدنية المدعومة من قبل الجمعية التأسيسية المنتخبة - محدودة للغاية. كما توحى كذلك أن مسؤولي الوزارة أكثر ميلا لمقاومة جهود الإصلاح في الوزارة، وكما تشير حادثة قائد قوات الاقتحام فإن لديهم القدرة والموارد للقيام بذلك. ووفقا لناشط قانوني مهتم بتعزيز إصلاح القطاع الأمني، "ليس لدى

كبار الضباط في وزارة الداخلية النية لإجراء الإصلاح، وهم لا يتعاونون مع الحكومة الجديدة. ويقاومون أي إصلاح ويسعون إلى حماية مصالحهم ومراكزهم وأنفسهم.^{٤٥}

وزارة العدل

تتولى وزارة العدل الإشراف على تطبيق القانون التونسي والنظام القضائي وخدمات المقاضاة والإدارة العامة للسجون والتأهيل. وتعد الشرطة القضائية التي تقوم بإجراء التحقيقات وتجهيز التقارير للنيابة جزءاً من وزارة العدل، إلا أنها تعمل في المحاكم. وقد اعتمد نظام بن علي على مجموعة من القضاة والمحامين والمدعين العامين الفاسدين لفرض الأحكام قبل المحاكمة وحماية النظام. وبالعكس وزارة الداخلية، يتم عزل القضاة والمدعين المعروفين بفسادهم، وهو ما يشكل بداية واعدة.

اقترحت جمعية المحامين الشبان ونقابة المحامين إجراء إصلاحات على كل من النظام القضائي ودور الشرطة القضائية. وكان من بين التوصيات السماح لمحامي بالحضور أثناء التحقيقات التي تتم من قبل الشرطة القضائية. وفي كانون الثاني/يناير، ٢٠١٢، التقى ممثلو الجمعية مع وزير العدل الذي أخبرهم وفقاً لتقارير أنه ليس من الممكن التخلي عن نظام مبني على التحقيق. ويستلزم إصلاح النظام القضائي والشرطة القضائية، على النحو المقترح، تدريب الشرطة على القيام بتحقيقات حقيقية، ونقل الشرطة القضائية إلى وزارة العدل، وتدريب المحامين على الدفاع عن موكلهم أثناء التحقيق. وقد استنتج الممثلون بأن العقوبات المؤسسية الهائلة والقيود الزمنية تحد من إرادة إجراء إصلاح سياسي جاد.^{٤٦} لا توجد ورقة بيضاء مماثلة تتناول وزارة العدل، إلا أنه يتم بذل بعض الجهود حالياً لتقييم آفاق الإصلاح للقطاعات الفرعية الرئيسية. ويتضح أن وزارة العدل أقل من أن تكون صندوقاً أسوداً مقارنة بوزارة الداخلية. وعلى الرغم من ذلك تتساءل جماعات المجتمع المدني مثل رابطة حقوق الإنسان التونسية ما إذا أدت أي من هذه الجهود إلى إحداث إصلاح حقيقي ذو معنى.^{٤٧}

كان مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة من المجموعات الأولى التي شاركت مع وزارة العدل في إصلاح السجون. كما عمل المركز مع وزارة الداخلية لجمع القوانين وتعديلاتها المرتبطة بقطاع الأمن وتصنيفها. وقد تم تحميل هذه النصوص إلى قاعدة بيانات إلكترونية يمكن الوصول إليها بكل من اللغة العربية والفرنسية - والتي تم تسليمها إلى وزارة الداخلية بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير، ٢٠١٢. ويتضمن الفهرس التشريعات المرتبطة بالجهات الأمنية التقليدية (الجيش والشرطة) وقطاع العدل (المحاكم والسجون)، فضلاً عن إدارة قطاع الأمن والإشراف عليه (الحكومة والوزارات والبرلمان والمحاكم). كما تم تضمين التشريعات التي تحكم عمل الأحزاب السياسية والإعلام والمنظمات غير الحكومية.^{٤٨} ويساهم هذا المصدر الوحيد - والذي يسهل الوصول إليه والقابل للبحث الخاص بكافة القوانين والتعديلات التي تتعلق بقطاع الأمن - بشكل كبير في تعزيز شفافية إطار العمل القانوني الذي يحكم هذا القطاع.

ثمة مسألة أساسية للإصلاح هي تقييم مجموعة القوانين والتوجيهات المؤسسية، لمعرفة ما إذا كانت تقدم الحماية الكافية لحقوق جميع المواطنين، وتقييد من صلاحية الجهات الحكومية وفقاً لمبدأ سيادة القانون. وبنفس الأهمية هو إصلاح الثقافة المؤسسية والعملية للوزارة والنظام القضائي وخدمات المقاضاة ونظام السجون، بحيث يجري الالتزام بهذه القوانين والتوجيهات وتدريب الموظفين الحاليين على كيفية العمل وفق هذه التوجيهات، وتعيين موظفين جدد وتدريبهم على أداء مهمة قطاع القضاء وفقاً للحكم الديمقراطي وسيادة القانون.

الجمعية التأسيسية الوطنية

أثناء الفترة الانتقالية، تعد الجمعية التأسيسية الوطنية المكونة من ٢١٧ مقعداً هي الهيئة التشريعية التونسية. وتملك تفويضاً واضحاً بصياغة دستور جديد لتونس أثناء عام ٢٠١٢. إلا أن ما هو أقل وضوحاً هو تفويض الحكومة المؤقتة لإجراء الإصلاح. إن موافقة

الجمعية التأسيسية على الحكومة الانتقالية برئاسة حمادي الجبالي لا يشمل بالضرورة تفويضا بإصلاح الحكومة أو قطاع الأمن قبل صياغة دستور جديد. وفي شباط/فبراير، ٢٠١٢، أعلن الجبالي أنه لن يتم عقد الانتخابات حتى عام ٢٠١٢. وقد أعربت جماعات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة عن مخاوفها بشأن التفويض المفتوح للحكومة. وطالب الباجي قائد السبسي الجمعية التأسيسية الوطنية باحترام التفويض بصياغة الدستور والتجهيز للانتخابات بحلول ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٢، أو قبله.

أحرزت الجمعية التأسيسية بعض التقدم. وتبنى أعضاؤها "دستورا مصغرا" في كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١١، يحدد سلطة الحكومة والبرلمان لحين اكتمال الدستور الجديد. وفي منتصف شهر كانون الأول/يناير، وافق أعضاؤها على قوانين داخلية لتحكم عملية صياغة الدستور. كما أن قواعد الشفافية التي تم تبنيها مشجعة بشكل خاص. ووفقا للبند ١٢ "تكون المعلومات العامة هي القاعدة والسرية هي الاستثناء. ويرجع الأمر لأعضاء اللجنة لتقرير [متى يتم إجراء استثناءات]." ^{٤٩}

التوصيات السياسية

يستلزم الانتقال الديمقراطي الناجح تحديد أربعة أهداف وتحقيقها: ^{٥٠} أولاً، ينبغي التوصل لفدر كاف من الاتفاق حول العملية السياسية لإنتاج حكومة منتخبة. ولقد تم هذا الأمر. ثانياً، ينبغي أن تمسك الحكومة المنتخبة بزمام السلطة عبر انتخابات حرة وعادلة. وقد تم تحقيق ذلك أيضاً. ثالثاً، ينبغي أن تملك الحكومة سلطة حقيقية لخلق سياسات جديدة. وهذا أيضاً تم تحقيقه من قبل كافة الحكومات التونسية الانتقالية الثلاث. رابعاً، لا يمكن إرغام السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة الجديدة قانوناً على مشاركة السلطة مع هيئات أخرى (على سبيل المثال المؤسسة العسكرية أو، في الحالة التونسية، الشرطة). ^{٥١} وقد تم تحقيق ذلك بالفعل. بالرغم من مواجهة الحكومة عملياً لتحديات خطيرة في فرض سلطتها القانونية على العناصر الرئيسية لنظام بن علي، ولاسيما وزارة الداخلية وإلى حد أقل وزارة العدل.

هذه الإنجازات جدية بالذكر. فقد حققت تونس في عام واحد ما لم تقم به دولة أخرى من دول الربيع العربي. وهذا يجعلها جاهزة للقيام بإصلاحات جادة في قطاع الأمن وسيكون الإصلاح ضرورياً لقطاع الأمن التونسي للانتقال من مرحلة الصندوق الأسود وكونه حامياً للنظام، إلى الشفافية والمأسسة الديمقراطية القابلة للمحاسبة والتي تكون مهمتها الرئيسية هي حماية الشعب.

إن التحديات التي تواجه إصلاح قطاع الأمن كبيرة للغاية.

• تتمثل الأولوية الأولى في إعادة هيكلة قوات الأمن الداخلي ووزارة الداخلية.

إن التعقيد الموجود في المؤسسات والافتقار إلى الشفافية حول معظم القضايا الرئيسية - مخطط تنظيمي للوزارة والأرقام الرسمية لقوات الداخلية - يشيران إلى أن إصلاح قطاع الأمن الداخلي ينبغي أن يبدأ برسم خريطة المؤسسات والقوات والموظفين، مع معرفة المطلوب بالضبط من أجل إصلاح فعال. وتعد الورقة البيضاء لوزارة الداخلية بداية جيدة وينبغي على الحكومة الانتقالية استغلال خبرات الخبراء التونسيين والدوليين لضمان أن رسم خريطة جهاز قوات الأمن الداخلي ووزارة الداخلية وتقييمهما يتمان بشكل نشيط، وأن تلبى الإصلاحات المقترحة احتياجات تونس. ومع الشفافية المحققة، سيكون من الممكن تناول الإصلاحات الثلاثة المتبقية. ويتمثل الأول في تأسيس رقابة ديمقراطية على وزارة الداخلية لتشمل مراقبة الوزير والبرلمان على ممارسات الوزارة وميزانياتها وخطط الإصلاح. ويتطلب تنفيذ هذه الإصلاحات إعادة توجيه أساسيات الثقافة المؤسسية للوزارة ومهمتها. أما الإصلاح الثاني فهو حل قوى الأمن الداخلي وقوات الشرطة وإعادة هيكلتها وتدريبها لبناء قوى أمنية جديدة تقوم بأعمال الشرطة وتتسم بالإنسانية وبالخضوع للمحاسبة وبلاستجابة وبالقدرة. ويتمثل الإصلاح الثالث في حل مشكلة صورة وزارة الداخلية وقوات الشرطة. وتقتصر الورقة البيضاء إعداد لباس رسمي جديد وشعارات جديدة ومناطق استقبال أكثر ترحيباً في مراكز الشرطة. وتعد هذه مؤشرات ملموسة وهامة

وسيكون الإصلاح ضرورياً لقطاع الأمن التونسي للانتقال من مرحلة الصندوق الأسود وكونه حامياً للنظام، إلى الشفافية والمأسسة الديمقراطية القابلة للمحاسبة والتي تكون مهمتها الرئيسية هي حماية الشعب.

للتغيير. إلا أنه ينبغي أن يكون ذلك مقرونا بحدوث تغيير حقيقي يتمثل في إعادة توجيه أساسي في كيفية تعامل الوزارة وقواتها مع المواطنين ومع السلطات التنفيذية والبرلمان المنتخب ديمقراطياً. وستساهم استعادة خدمات الشرطة في استعادة ثقة الشرطة بنفسها وعامة الناس في الحكومة.

• *تمثل الأولوية الثانية في إنشاء إدارة ومراقبة ديمقراطية على القطاع الأمني.*

يعد وضع قوانين داخلية لتنظيم عملية صياغة الدستور والإقرار بحاجة العملية للشفافية تطورات إيجابية. وفي الوقت الذي تبدأ فيه الجمعية التأسيسية الوطنية في صياغة دستور جديد، تتضمن القضايا الحيوية الخاصة بإصلاح القطاع الأمني إنشاء إطار قانوني يؤسس لرقابة دائمة من جانب كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية على قطاع الأمن. ويتمثل العنصر المركزي في إطار العمل هذا إنشاء لجان بشأن الدفاع والأمن والمخابرات. وهناك تحدٍ خاص في العام القادم في كيفية القيام بهذه المراقبة، وخاصة بما يتعلق بجهود إصلاح قطاع الأمن. في الوقت الذي تتم فيه كتابة الدستور الجديد. والجمعية التأسيسية الوطنية هي المؤسسة الوحيدة التي تتمتع بتفويض انتخابي حقيقي. وتكون مراقبتها لعملية الإصلاح أثناء هذا العام الانتقالي مهمة لشرعية إصلاح القطاع الأمني في تونس.

• *الأولوية الثالثة فهي إصلاح قطاع القضاء بما في ذلك وزارة العدل والنظام القضائي وخدمات الملاحقات القضائية.*

نظراً لعدم وجود خارطة طريق لهذا الإصلاح. فإن تطوير التقييم هو مكان جيد للبداية. ولقد بدأ إجراء نقاشات بالفعل حول إصلاح السجون وتدريب المدعين العامين. إن دور الشرطة القضائية، والافتقار الواضح للقدرات التحقيقية سواء في وزارة الداخلية أو وزارة العدل، من الأولويات الواضحة. وقد يكون من المفيد وجود مساعدة وتدريب فني دولي للبدء في سد هذه الفجوات. وعلى غرار وزارة الداخلية، ستطلب وزارة العدل إجراء إعادة توجيه للثقافة المؤسسية وتدريب القضاة والمدعين العامين والمحامين وكتبة المحاكم والكتاب العدل والمحضرين وكثيرين غيرهم. هذا المشروع كبير للغاية وقد يمتد لأكثر من عقد.

• *تمثل الأولوية النهائية في إدارة المسألة الصعبة بالعدالة الانتقالية.*

على الرغم من عدم كون العدالة الانتقالية جزءاً من إصلاح القطاع الأمني، فهي ترتبط على نحو معقد به. وتتضمن العدالة الانتقالية حل المسائل الصعبة، والعاطفية في الغالب، التي يسمع صداها في جميع أنحاء تونس، والتي تشمل ما إذا كان يتعين مقاضاة أعضاء نظام بن علي السابقين. فإذا كان الأمر بالإيجاب فمن ينبغي مقاضاته بالضبط؟ وما إذا كان يتعين تطهير الوزارات؟ وأبها يتعين تطهيره؟ وكيف يمكن تعويض ضحايا النظام السابق؟ ولطريقة تناول العدالة الانتقالية في تونس تأثير على كيفية التقدم في جهود إصلاح القطاع الأمني.

ويرتبط بالعدالة الانتقالية على نحو وثيق كيفية معاينة إدارة الدولة في جميع الوزارات، ولا سيما وزارتا الداخلية والعدل والنظام القضائي. إن عجز وزير الداخلية عن عزل ضباط كبار في الوزارة يشير إلى أن الرقابة المدنية على الوزارة تشكل مسألة ملحة. وهذه المسألة حساسة حيث أنها تتضمن موازنة بين الحاجة إلى تطهير مناصب رئيسية معينة أو مراكز رفيعة يحتلها أفراد فاسدون من النظام القديم، وبين خطورة خلق أقلية مظلومة جديدة إذا كان التطهير عميقاً للغاية. كما وتتضمن فقدان القدرة على تقديم الخدمات الرئيسية.

هناك سؤال آخر مرتبط بالسؤال السابق، وهو ما إذا كان ينبغي مقاضاة أولئك الأفراد وآخرين غيرهم بسبب نشاطاتهم في ظل النظام السابق، أو أنه ينبغي العفو عنهم. ويمكن للعدالة الانتقالية أن توفر أساساً جيداً للإصلاح القضائي طويل الأمد. وقد يكون دعم الخبراء الدوليين الذين يمتلكون خبرة في إدارة العدالة الانتقالية في مكان آخر مفيداً جداً. إذا طلبت القيادة التونسية الحصول على تلك الخبرة. وتذكر قيادة النهضة حجم التحديات وبذلت مجهوداً كبيراً في التأكيد على أن أي شيء تفوح منه رائحة الانتقام سيكون له أثر عكسي. ويسعى حزب النهضة إلى المصالحة وليس الانتقام.

الخاتمة

لا يجري الاعتراف بشكل كاف بالطابع السياسي لإصلاح القطاع الأمني. وفي أية عملية سياسية فائزون وخاسرون. والخاسرون المحتملون في عملية إصلاح القطاع الأمني في تونس كانوا من بين الأكثر حظا في المجتمع التونسي. وما يبالغ في تقديره هو قيمة الأمن. والافتراض هو أنه بمجرد استعادة الأمن الأساسي "سوف تصلح جميع الأمور الأخرى" وبالرغم من أن عملية انتقال تونس السلس نسبياً من الثورة إلى حكومة انتقالية منتخبة ديمقراطياً أمر كبير، إلا أنه ما زال هناك كثير من العمل. ويظل من الأساسي وجود إصلاح جاد لقطاع الأمن إذا كانت هناك رغبة في إنجاح الحكم الديمقراطي على المدى البعيد.

1. "Al Arabiya Inquiry Reveals How Tunisia's Ben Ali Escaped to Saudi Arabia," *Al Arabiya*, January 13, 2012, <http://www.alarabiya.net/articles/2012/01/31/188093.html>.
2. William MacLean, "Tunisia Army Pivotal to Ben Ali Ousting: Reports," Reuters, January 17, 2011, <http://www.reuters.com/article/2011/01/17/us-tunisia-protests-army-idUSTRE70G52B20110117>.
3. Philippe Droz-Vincent, "A Return of Armies to the Forefront of Arab Politics?" *IAI Working Papers* 11/21 (July 2011), 8.
4. Sana Ajmi, "Tunisia's Populist Surprise Headed for Marginalization in Constituent Assembly," *TunisiaLive.net*, November 10, 2011, <http://www.tunisia-live.net/2011/11/10/the-position-of-al-aridha-in-the-tunisian-constituent-assembly/>; Tarek Amara, "Tunisia's Constitutional Assembly, Elected after a Revolution that Inspired the 'Arab Spring' Uprisings, Held its Opening Session on Tuesday, Described by Officials as an Historic Step Toward Democracy," Reuters, November 22, 2011, <http://www.reuters.com/article/2011/11/22/us-tunisia-assembly-idUSTRE7AL2AI20111122>.
5. Heiner Hänggi, "Conceptualising Security Sector Reform and Reconstruction," in *Reform and Reconstruction of the Security Sector*, edited by Allan Bryden and Heiner Hänggi (Münster: Lit Verlag, 2004); Sean McFate, "Securing the Future: A Primer on Security Sector Reform in Conflict Countries," USIP Special Report 209 (Washington, DC: U.S. Institute of Peace, September 2008).
6. Alexis Arief, "Political Transition in Tunisia," CRS Report for Congress RS21666 (Washington, DC: Government Printing Office, December 16, 2011), 2.
7. Author interview, Tunis, January 23, 2012.
8. Mark Sedra, "Security Sector Transformation in North Africa and the Middle East," USIP Special Report 296 (Washington, DC: U.S. Institute of Peace, November 2011).
9. Fernanda Faria and Alvaro Vasconcelos, "Security in Northern Africa: Ambiguity and Reality," *Chailot Paper Series* no. 25 (September 1996), 24.
10. Ibid.
11. Author interviews with senior military officers, Tunis, January 23–25, 2012.
12. Ellen Knickmeyer, "Just Whose Side Are Arab Armies On, Anyway?" *Pulitzer Center on Crisis Reporting*, January 28, 2011, <http://www.pulitzercenter.org>.
13. Tunisia Ministry of Defense Brief, January 24, 2012.
14. International Institute for Strategic Studies, "Middle East and North Africa," in *The Military Balance 2011*, ed. James Hackett (London: Routledge, 2011).
15. Brief and interview with a joint panel of senior military officers at the Ministry of Defense, Tunis, January 24, 2012.
16. Author interviews, Tunis, January 23–25, 2012.
17. Author interview with Mohammad Lazhar Akremi, Tunis, January 25, 2012.
18. Author interview, Tunisia, January 23, 2012.
19. Charles Baeder, "Release of Unauthenticated Prison-Sex Video Denounced in Defense of Tunisian Interior Minister," *TunisiaLive.net*, January 19, 2012, <http://www.tunisia-live.net/2012/01/19/release-of-unauthenticated-prison-sex-video-denounced-in-defense-of-tunisian-interior-minister/>.
20. Author interview with members of the Tunisian Young Lawyer's Association, Tunis, January 24, 2012.
21. H. Mzioudet, "Former Tunisian Chief of Presidential Security Reveals: 'Gaddafi Provided Ben Ali Police With Tear Gas Bombs,'" *TunisiaLive.Net*, November 3, 2011, <http://www.tunisia-live.net/2011/11/03/former-tunisian-chief-of-presidential-security-reveals-gaddafi-provided-ben-ali-police-with-tear-gas-bomb/>.
22. "Al Arabiya Inquiry Reveals How Tunisia's Ben Ali Escaped to Saudi Arabia," *Al Arabiya*, January 13, 2012, <http://www.alarabiya.net/articles/2012/01/31/188093.html>.
23. Sana Ajmi, "In Tunis, Protest Against Security Forces Union Open Strike," *Live-Tunisia.net*, February 2, 2012, <http://www.tunisia-live.net/2012/02/02/in-tunis-protest-against-security-forces-union-open-strike/>.
24. Ibid.
25. Quoted in William G. O'Neill, "Police Reform in Tunisia: The Revolution Must Continue" (unpublished manuscript, January 31, 2012).
26. Author interview with senior Ennahda Party official, Tunis, January 25, 2012.
27. Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, "Assessment of the Communication of the Ministry of Interior," *DCAF-Tunisie.org*, October 5, 2011, <http://www.rapprochement.org>.
28. Republic of Tunisia Ministry of Interior, *Security and Development: A White Paper for Democratic Security in Tunisia*, translated by Graeme Carroll and Winnie Tsang (Tunis: Republic of Tunisia, November 21, 2011). Official copies in Arabic and French.
29. Author interview with Mohammad Lazhar Akremi, Tunis, January 25, 2012.
30. Mohammad Lazhar Akremi, "Preface," in *Security and Development*, 4.
31. Ibid., 6.
32. Ibid., 12.
33. Ibid., 13–15.
34. Author interview with members of the Ennahda Political Bureau, Tunis, January 25, 2012.
35. *Security and Development*, 27.
36. Ibid.
37. Ibid., 29.
38. Author interviews, Tunis, January 24, 2012.
39. *Security and Development*, 28.

40. Ibid., 30.
41. Author interview with DCAF, Tunis, January 23, 2012.
42. Aidan Wills, *Guidebook: Understanding Intelligence Oversight* (Geneva: Center for the Democratic Control of Armed Forces, 2010), 9.
43. Tunisian Government Portal, *The Ministry of National Defense*, <http://www.tunisie.gov.tn>.
44. Author interview with human rights activists, Tunisia, January 23, 2012.
45. Author interview, Tunis, January 24, 2012.
46. Author interview with members of the Youth Lawyers Association and the Lawyers Union, Tunis, January 24, 2012.
47. Author interview with the Tunisian League of Human Rights, Tunis, January 23, 2012.
48. Author interviews with DCAF representatives in Tunis, January 23–25, 2012. Database: <http://www.legislation-securite.tn>.
49. Helen Keskes, "Tunisia: Constituent Assembly Members Vote in Favor of Transparency," *AllAfrica.com*, January 7, 2012, <http://allafrica.com/stories/201201070044.html>.
50. Alfred Stepan, "Tunisia's Election: Counterrevolution or Democratic Transition?" *The Immanent Frame* (Social Science Research Council). <http://blogs.ssrc.org/tif/2011/12/17/tunisia%E2%80%99s-election-counter-revolution-or-democratic-transition/>.
51. Juan Linz and Alfred Stepan, *Problems with Democratic Transitions and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1996). See also Stepan, "Tunisia's Election."

مراجع ذات علاقة

- ***Security Sector Transformation in North Africa and the Middle East*** by Mark Sedra (Special Report, November 2011)
- ***Police Corruption: What Past Scandals Teach about Current Challenges*** by David Bayley and Robert M. Perito (Special Report, November 2011)
- ***Who Controls Pakistan's Security Forces?*** by Shuja Nawaz (Special Report, November 2011)
- ***Lessons from Embedded Reconstruction Teams in Iraq*** by John K. Naland (Special Report, October 2011)
- ***The Iraq Federal Police: U.S. Police Building under Fire*** by Robert M. Perito (Special Report, October 2011)
- ***Traveling toward the Rule of Law in the Middle East and North Africa: Avenues and Obstacles*** by Colette Rausch, Jason Gluck, Vivienne O'Connor, and Scott Worden (Peace Brief, April 2011)
- ***Constitutional Reform in Transitional States*** by Jason Gluck (Peace Brief, May 2011)

يمكنك العثور على نسخة من هذا التقرير بالإضافة إلى التقارير المتعلقة به على موقعنا الإلكتروني على شبكة الإنترنت (www.usip.org). فضلاً عن معلومات إضافية عن هذا الموضوع.



**United States
Institute of Peace**
2301 Constitution Ave., NW
Washington, DC 20037
www.usip.org